

# الفصل السادس

نظرة عامة — الحكومة — السياسة — الإدارة  
— الجيش — الحياة الاجتماعية

وفي غضون السنوات العشر التي قضاها النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة ، حدثت جموع القبائل المتنافسة والأنفاذ المتنازعة تتوحد بسرعة مذهشة . وتؤاف معاً تحدوه فكرة واحدة سامية . وسوف يبقى هذا العمل الذي تم في تلك الفترة القصيرة خالداً أبدي الدهر يذكره التاريخ في عداد أعظم الأعمال شأناً وأبعدها خطراً .

ففي عهد أبي بكر حاولت تلك القبائل التي لانت قناتها أن تعود سيرتها الأولى فباءت بالفشل ، وإن جاز لنا أن نشبه تلك التطورات التي وقعت بعد ذلك فإننا نشبهها بفيضان نهر طفحت مياهه وطففت سيوله في بادئ الأمر . فهاج وماج وخرب ودمر ، ولكن ما طال الزمن حتى هبط منسوبه وعاد إلى مستواه فخصبت الأرض وأينع الزرع . كذلك كان شأن العرب بعد الإسلام إذ خفزم العداء المنصرى والاضطهادات التي كانوا يلاقونها من الأمم المجاورة فانساحوا في الأرض وأثروا تأثيرهم المعروف .

كذلك طرأ تغيير هام على الشعب العربي في خلال الثلاثين سنة التي عاشت فيها الجمهورية ؛ إذ لم تكن حياة العرب الاجتماعية عندئذ قد استقرت نظمها ولكنهم شرعوا منذ ذلك الحين يكونون لهم ذوقاً ساعدهم فيما بعد على ترقية تلك الحياة بقدر ما أدى إلى انحطاطها . فشيدت المباني الجميلة الفخمة ، وازدانت بها المدن الكبرى كما أصبحت الحياة محفوفة بالترف والفخامة ، وأطلق على المعجم والآتراك والروم الذين اعتنقوا الإسلام اسم « الموالى » عقب اتسابهم إلى الأسر

والأنفاذ العربية . ومع أن جميع العرب كانت تسودهم فكرة دينية مركزية واحدة إلا أن انصهارهم في أمة واحدة متناسقة لم يتم قط . ومن هذا نرى دولة المسلمين في آخر عهد الجمهورية تنشط إلى قسمين كما كان الشأن في مكة قبل عهد الرسول ، فأخذ القسم الواحد يدين بالولاء لآل البيت « بنى هاشم » ؛ بينما أخذ القسم الآخر يميل إلى « الأمويين » . ومع أن مكيدة « عمرو بن العاص » أدت إلى نكث العهد الذي لا سبيل إلى إصلاحه ، وأثارت الحزازات الدينية بين الحميمين والمضربين ؛ إلا أنه لم تكن قد نشأت بعد تلك الطوائف والنحل الدينية ؛ حتى أن الحوارج أنفسهم لم يختلفوا في الأصل إلا على مسألة البيعة رافضين الاعتراف بكل خليفة بعد « عمر بن الخطاب » .

كان الخليفة الذي يعتبر رأس الحكومة الأعلى يساعده في تصريف مهام الدولة مجلس من الشيوخ يتألف عادة من الصحابة الأولين ، وكانوا يعقدون اجتماعاتهم في الجامع الكبير يساعدهم على الأغلب جمع من الأشراف ورؤساء البدو الذين كان يتفق وجودهم في المدينة ؛ كذلك كان الخليفة يولى كثيراً من الصحابة أعمالاً خاصة فولى « عمر بن الخطاب » القضاء وتوزيع الصدقة كما أسند إلى « علي بن أبي طالب » - بوصف كونه عالماً - تحرير الرسائل والإشراف على أسرى الحرب وشؤونهم ، وولى آخر أمر النفقة على الجنود . وعلى الجملة كانت تبذل أقصى العناية في كل صغيرة وكبيرة ولا يبرم شيء إلا بعد أن يؤخذ رأي مجلس الشورى فيه .

الحكومة

وفي غضون الثلاثين سنة الأولى تأثرت سياسة الدولة بأخلاق « عمر » على وجه أخص سواء أكان ذلك في حياته أم بعد مماته ؛ إذ كان هدفه الرئيسي هو توحيد شبه الجزيرة العربية وصهر القبائل في جامعة عربية واحدة . ولما اضطرت الظروف أن يقلل من أعمال الغزو أوصى بأن يتمسك العرب في أوطانهم الجديدة بمنصرتهم ، وحظر عليهم الاختلاط بأهل البلاد الأصليين ، ولو أمد الله في

السياسة

عمره لاستطاع بمتانة خلقه أن يصهر العرب ويجمعهم أمة أكثر اتحاداً ولحال دون وقوع الحروب الداخلية الهدامة التي أدت إلى خراب دولة المسلمين<sup>(١)</sup>. وثمة مناح أخرى من سياسته خالقة بأن توجه إليها اهتمامنا الخاص وأولها إجلاء جميع العناصر المعادية عن شبه الجزيرة لكي تخلو للعرب وحدهم<sup>(٢)</sup>، وثانها عدم التطرف في الفتح، وقد استطاع بشق فكه وبعد نظره وهي ميزة كانت تنقص خلفاء العصور المتأخرة أن يدرك أن توطيد دعائم الإمبراطورية وترقيتها ماديا إنما يتوقفان على رفاهية طبقة الفلاحين من سكان البلاد الأصليين. وتحققا لهذه الغاية منع بيع العقار والأرض الزراعية في الأمصار المحتلة، كما سن قانونا يحظر فيه على العرب امتلاك الأراضي والضياع.

وعلى هذا أصبح الفلاح وصاحب الأرض محيين حماية مزدوجة من نزع الملكية، ولعل تمييز الجنس العربي وتفضيله على الشعوب والطوائف الأخرى كان المحرض له على سن تلك القوانين التي لم يكن التاريخ يجملها سواء أكان في العصور القديمة أم الحديثة، غير أن تلك الميزة لم تقتصر على العنصر العربي وحده إذ أن الفرق في اللون والجنس والعنصر لم يعد حائلا دون المساواة والإخاء كذلك أصبح اعتناق الإسلام في عهد « عمر » أو انتساب غير العربي إلى عشيرة عربية كافيا لرفعه إلى مستوى العربي الأصلي.

وقد بقيت هذه السياسة على الأقل معمولاً بها في عهد جميع الخلفاء فأصبح كثير من الأسر الأعجمية موالي الأسر أو القبائل العربية من غير أن تغير دينها، كما أخذ كثير من الأسر المسيحية في الشام ومصر والبربر ينتسبون إلى قبائل عربية أصيلة؛ وبطبيعة الحال كان معتنقو الدين الجديد يمنحون امتيازات خاصة

(١) يتفق كاتب أوربي مشهور أن الفتى الداخلية والحصومات القبلية هي سبب إنفاذ

أوربا وخلصها من غزو المسلمين.

(٢) كانت تتبع مثل تلك السياسة في روسيا القيصرية.

كما يمنح أمثالم في المالك الأخرى والطوائف غير الإسلامية مما ساعد على إغراء تلك الفئات بنبذ دينها القديم .

ولما كانت قواعد الإسلام ومبادئه تميل إلى الديمقراطية ذات المسحة الاشتراكية فقد أصبح الناس جميعاً غنيهم وفقيرهم متساوين أمام الله ، كذلك كان الحكام والولاة يعتبرون خلفاءه على الأرض لحمايتهم من الاستبداد والظلم . أما إيرادات الدولة فلم تكن تصرف لمنفعة الخليفة ولا لإثرائه إنما كانت تستخدم لخير المسلمين جميعاً كما كانت الزكاة تجمع من الأغنياء لتعطى صدقة للفقراء .

وفي صدر الإسلام لم يكن يخشى على بيت المال من غاصب أو ناهب ؛ كذلك لم تمسك السجلات لضبطه إذ كان يوزع إما على الفقراء وإما على الجنود المحاربين ، كما كانت الفنائم توزع على السواء الصغير منهم والكبير ، الحر والعبد ، الذكور والأنثى .

ولما كثرت الإيرادات وتعددت مصادر النية رأى استبدال هذا التقسيم برواتب معينة ، وخصصت العطايا من الإيرادات العامة لكل فرد من المسلمين الذين لم يقتصر ذلك عليهم وحدهم بل كان لأهل الزمة منه نصيب كبير ؛ كذلك لم تفرد للخليفة رواتب ملكية أو مصروفات استثنائية . ولم يفكر النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا خليفته « عمر » بتقسيم الضياع إذ كان ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى إفقار الأسر ، ومن أجل ذلك منع تقسيم أراضي المدينة .

ومما يجب ذكره بهذا الصدد أن الأراضي الأميرية في البلاد المحتلة لم توزع على الجنود بل بقيت ملكاً للدولة على أن تقسم إيراداتها بعد سداد المصروفات على مستحقيها . ولسوء الطالع انعكست في عهد عثمان الأوجه الأساسية لسياسة سلفه كما أنه لم يكتف بمزل عمال عمر فحسب ؛ بل أخذ يوزع الوظائف والأراضي بين أشياعه وأتباعه كما أقطع معاوية الضياع الأميرية في الشام وجزءاً غير قليل من أرض الجزيرة . أما السواد الذي كان « عمر » قد أبقاه للصرف على مرافق الدولة

فيقال إن عثمان وهبه لأحد أقربائه ؛ كذلك كان بيت المال في عهدى أبي بكر وعمر ملكا للمسلمين فوزعه عثمان بين أهله ومحاسبيه ليتمكن من الكفاح في سبيل إعادة السلطة لأنفسهم ، كما ألغى الامتيازات التي كان الذميون قد اكتسبوها في العهد السابق ، وسن قوانين بحمضة تتعارض وقوانين سلفيه على خط مستقيم ؛ فأباح بيع الأراضى وأنشأ الإقطاعيات العسكرية . وقد كانت إدارة « على » تفت في ساعدها الحروب الداخلية ؛ ولولا ذلك لأصلح مساوى الإدارة السابقة ولكنه مع ذلك تمكن من عزل معظم العمال وطبق سياسة « عمر » أينا ساد سلطانه ، وأسس دائرة لحفظ سجلات الخلافة ومكتباً باسم « ديوان الحاجب » وأعاد تنظيم الشرطة وأطلق على رئيسها اسم « صاحب الشرطة » كما وضع أنظمة خاصة لأفرادها .

الإدارة

لما سقطت مكة ودانت الجزيرة بالطاعة للمسلمين ولى النبي (صلى الله عليه وسلم) العمال على المدن الكبرى والأمصار وأطلق عليهم اسم « الأمراء » . ويعتبر « عمر » المؤسس الحقيقي للإدارة السياسية في الإسلام ، فقسم البلاد المحتلة إلى إمارات وولايات لكي يتفرغ أمراؤها وولاتها إلى ترقية مصادرها فاعتبرت الأهواز والبحرين ولاية واحدة ، وسجستان ومكران وكرمان ولاية أخرى ، وبقية طبرستان وخراسان ولايتين منفردتين ، وولى ثلاثة أمراء على جنوبي فارس ، كما نصب أميران على العراق أحدهما في الكوفة والآخر في البصرة ، كذلك اتبع هذا النمط في الشام فآخذ أمير الولايات الشمالية قاعدته في حمص كما آخذ والى القسم الجنوبي مدينة دمشق مقراً لحكمه ، وأسندت ولاية فلسطين إلى أمير مستقل ، وأسست في أفريقيا ثلاث إمارات واحدة في مصر العليا والأخرى في مصر السفلى والثالثة في الولايات الواقعة فيما وراء صحراء ليبيا ؛ وقسمت جزيرة العرب إلى خمس ولايات وكان يطلق على حكام الولايات الصغرى اسم الوالى أو النائب . وكان الحاكم في معظم الولايات بحكم منصبه يصل

بالمسلمين و يلقى خطبة الجمعة التي كانت تعتبر في الغالب بياناً سياسياً . وعين « عمر » فلسطين ودمشق وحمص وقسرين قضاة للإمامة في الصلاة والنظر في الأحكام ، وأنشأ إدارة مالية باسم « الديوان » لتنظيم جميع الإيرادات و صرفها ، وكان القسم الأعظم منها يستنفد في سد النفقات الإدارية والحربية ثم يوزع ماتبقى على أفراد المسلمين العرب منهم والذميين ؛ ولهذا أمسكت سجلات خاصة في الديوان لتسجيل أسماء جميع المستحقين . وكان الأمير هو الرئيس الأعلى في ولايته ، وإليه وحده يرجع الفصل في الأمور العسكرية والمدنية .

أما الأمور المالية والإدارية فكان يدير شؤونها رطانون قديرون يعينون خصيصاً لهذه الغاية ، كذلك كانت الحكومة توجه أقصى جهودها لتحسين حالة الفلاح وترقية الصناعة فمسحت الأرض حقلاً حقلاً ، ووضعت الجباية في مصر والشام والجزيرة وجنوبي فارس على أسس ثابتة متناسقه . ولو ألقينا نظرة محلي على سجل المسح لألقينا مقدار العناية التي كانت الحكومة تبذلها في مسح الأرض مع ذكر موجز لثريتها وحاصلاتها وهوية أصحابها وما إلى ذلك ؛ كما شيدت شبكة واسعة النطاق من الترع والمصارف في بابل ، وقويت السداد على ضفاف دجلة والفرات تحت إشراف موظفين فنيين . ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن « عمر » خفض ضريبة الزرع وأمر بحفر القناة القديمة الممتدة من النيل إلى البحر الأحمر تسهيلاً للمواصلات بين مصر وبين جزيرة العرب . وقد تم حفرها فعلاً في أقل من سنة . ويقال إنه حينما أبحرت السفن النيلية إلى ينبع وجدة مشحونة بالمحاصيل المصرية هبطت أسعار الحنطة في أسواق مكة والمدينة حتى كادت تبلغ أسعارها الأولية .

أما المنازعات والخصومات فقد كان يفصل فيها قضاة مدنيون يعينون رأساً من قبل الخليفة ؛ وكان « عمر » أول من عين الرواتب للقضاة وفصل دوائهم عن الدوائر التنفيذية وأطلق عليهم اسم « حكام الشرع » . وهكذا كانت الإدارة

الإسلامية منذ أوائل عهدنا تمتد قولاً وعملاً بنظرية الفصل بين القضاء والسلطة التنفيذية ، وكان القضاء مستقلين في أحكامهم والكل في نظرم سواء وفوق ذلك كان الخلفاء أنفسهم يتحينون الفرص ليبرهنوا على خضوعهم لسلطان القانون كما كان الأهليون يقومون فيما بينهم بواجبات الحراسة في مبدأ الأمر ، فأوجد « عمر » العسس والخفر . ويمكن أن يقال إن نظام الشرطة لم يؤسس إلا في عهد « علي بن أبي طالب » الذي أطلق على رئيسهم اسم « صاحب الشرطة » ، كذلك أشار باستعمال التاريخ الهجري ، وشيد الجوامع وفتح المدارس في أنحاء الإمبراطورية العربية وخصص الأوقاف للصرف عليها .

أما الجباية فكانت على أنواع ثلاثة وهي :

(١) الأعشار أو الزكاة وتؤخذ من أغنياء المسلمين وتفرق في الجيش والموظفين

المستخدمين في جمعها والفقراء من المسلمين .

(٢) ضريبة الأرض التي تفرض على الذميين وكانت تسمى بالخراج .

(٣) ضريبة الأعناق أو الجزية وكانت معروفة عند الروم بنفس الاسم ،

وشائعة في حكم الساسانيين في الإمبراطورية الفارسية . فإذا كان المسلمون قد أدخلوا هذه الضريبة في مصر والشام والعراق وفارس فإنما يكونون قد اتبعوا سابقة كانت الأمم الأخرى تعمل بها ؛ ولكن المسلمين وضعوا لها نظاماً عادلاً باعتبار درجات الناس ومقدرتهم ؛ ومع ذلك فقد نصوا على استثناء بعض المدن والولايات والقبائل من هذه الأعباء بينما فرضوها على البعض الآخر ، وقد كان يشترط في جمعها ألا تكون مصدر ضيق لدافعيها وكان اليهود والمسيحيون الذين يطلق عليهم اسم « أهل الكتاب » يعاملون بكل عدل وإنصاف .

كان الجيش العربي يتألف من جنود البدو المرتزة ومن متطوعي المدينة والطائف وبعض المدن الأخرى ؛ وكانت رواتبهم تدفع في بادئ الأمر من الأعشار ثم أمست تدفع من الأعشار والجزية معاً . وكان الخليفة يعين القائد العام

الذى كان ينتخب بنفسه الضباط ويؤم المصلين ؛ وإذا اتفق أن وجدت عدة فرق في أية ولاية ، فقد كان الخليفة يعين بصراحة اسم القائد الذى يصلى بالجنود الأمر الذى كان يقرر مركزه كرئيس لبقية القواد .

ونلاحظ أن « عمر » فى أواخر عهده أخذ يرشح صفار الضباط كالعرفاء ومن إليهم . أما جزاء الإخلال بالنظام أو التأخر عن الانخراط فى الجندية فكان عبارة عن تمزيق العمامة وهو عقاب كان يعتبره الجندى فى تلك الأيام عاراً لا يحى .

وكان الجيش يتألف من الفرسان والمشاة ، أما الأولون فكانوا يتسلحون بالدروع والسهم والنشاب ؛ كما كان رماة السهام يؤلقون المنصر الغالب فى المشاة الذين كانوا يتألقون من ثلاثة صفوف متراصة يتقدمهم عادة حاملو الرماح لصد هجمات فرسان العدو ؛ ثم يليهم حاملو السهام . أما الفرسان فكانوا يقفون على اليمينه والميسرة ؛ كذلك كانت المارك تبدأ بالمناهدة أو المبارزة بين الأفراد . ولا يخفى أن تفوق العرب كان يعزى على الأغلب إلى سرعة الانتقال والمقدرة على تحمل شظف العيش وهى صفات إن اجتمعت معها ميزة الحماسة جعلت من أصحابها جيشاً لا يقهر . وقد كان العرب يجهزون دائماً بأحسن الأجهزة ويركبون الجمال إذا ما أرادوا قطع المسافات الشاسعة . أما معسكراتهم فكانت فى بادىء الأمر عبارة عن خصاص مصنوعة من الجريد ولكن ما انقضت مدة وجيزة حتى أمر الخليفة بأن تشيد محطات عسكرية دائمة فى البصرة والكوفة فى العراق ، والفسطاط فى مصر ، والقيروان فى أفريقيا ، والمنصورة فى السند وهلم جرا . كذلك أقيمت حاميات قوية فى المدن الأخرى كحمص وغزة والرها وأصفهان والإسكندرية لصد هجمات العدو الفجائية .

وكان أفراد الجيش يلبسون الدروع المصنوعة من السلاسل ويضعون على رؤوسهم الخوذ الفولاذية التى كانت تزين على الأغلب بريش النسور . أما المشاة

فكانوا يلبسون قمصاناً مبحوكة على أجسامهم تنزل إلى ما تحت الركبة فوق السراويل وينتملون الأحذية ؛ وكانوا جميعاً يسرون إلى ميدان القتال وهم يرتلون الآيات القرآنية الكريمة ويكبرون عند الهجوم ؛ كذلك كانوا يستملون الطبول ويحملون معهم نساءهم وأولادهم ، كما شيدت لهم أماكن خاصة في المدن والمحطات العسكرية .

وكان الفساد ممنوعاً تماماً ، كذلك كان شارب الخمر يعاقب بثمانين جلدة ولم يكن يسمح قط للجندي الذي كان يخدم خارج بلاده بالتغيب عن أسرته أكثر من أربعة أشهر دفعة واحدة ، ولا يفوتنا أن نقول إن « عمر » كان أول من وضع نظام سجلات الجند وأسس الحصون على الحدود وعين قواد السير .

الحياة الاجتماعية

وفي أوائل تأسيس تلك الدولة لم يكن قد وجد بعد طراز معين لفن العمارة العربية . فكان المرء يشاهد في مكة منشآت قليلة ذات ظواهر معمارية بدائية كالكمبة . وكان الأغنياء يبنون منازلهم إما من الحجر أو الآجر كما كانت تشيد جل منازل المدينة من الآجر فقط ، حتى أن الجوامع الرئيسية في المدينة كانت متواضعة البنيان مشيدة من آجر تكسوه طبقة من الجص ، وكانت معظم المنازل ذات طابق واحد له فضاء يتوسطه بئر . غير أننا نشاهد في نهاية عهد ثاني الخلفاء الراشدين أن المعاريين الأجانب أخذوا يؤمنون عاصمة الإسلام ويمتهنون حرقهم فأدخلوا على الفن الممارى في تلك البلاد رونقاً جديداً كما شرع أثرياء مكة والمدينة يشيدون منازلهم بالحجارة والمرمر .

ويقال إن القصر الذي شيده « عثمان بن عفان » كان فخماً رحباً فاخراً كذلك هدم الجامع الكبير وأعيد بناؤه وأقيمت له جدران ودعائم من الحجر والمرمر . وقد ذكر المسعودى أنه في أيام « عثمان » ابنتى الصحابة لأنفسهم الدور الفخمة ، وبنى الزبير بن العوام داره بالبصرة وكانت لاتزال قائمة في سنة ٨٣٥٢ ؛ كما بنى عدة دور بالنسقاط والكوفة والإسكندرية ، كذلك شيد طلحة داراً

بالسكوفة وأخرى في المدينة بالجص والآجر والساج . وهذه المنازل وحدثتها كانت لا تزال محتفظة بمجدها ورونقها في أيام المسعودى . وبعد أن يسوق لنا هذا المؤرخ المشهور الأدلة على فخامة القصور يعلق عليها بقوله : « ما أعظم الفرق بين هذا البذخ وبين بساطة الحياة في عهد عمر بن الخطاب » .

وفيا كان أهل مكة منصرفين إلى التجارة كان أهل المدينة يسمون في تحصيل معاشهم بالزراعة الأمر الذى كان يزيد في حدة المنافسة بين البلدين فبعيد إلى أذهاننا قصة أثينا واسبرطة . وقد كان أهل مكة يأخذون من لاذن الحياة بنصيب كبير فيشربون الخمر ويقامرون في حين كان أهل المدينة وعلى الأخص بعد النبوة يقتدون بزعمائهم ، ويزاولون ضروب التقشف والتقوى ؛ واسكن لم تكدم مكة تؤول إلى أيدي المسلمين حتى تخلق أهلها المرحون بالأخلاق الإسلامية ، وتمسكوا بأهداب الفضيلة . وظل هذا شأنهم في عهدى « أبى بكر » و « عمر ابن الخطاب » حتى إذا ما تولى عثمان بن عفان الخلافة استأنف كثير من شبابه حياة القصف واللهو وأصبح تشبههم بالنساء أمراً مألوفاً . كذلك تأثرت مدينة دمشق في زمن خلافة الأمويين بلهو مكة أسوأ تأثير ؛ غير أن أهل المدينة مع ذلك أخذوا أنفسهم بالشدة فكانت قاعات المحاضرات تزخر بالطلاب والطالبات المتحمسين للاستماع إلى خطب الخلفاء . ولم تكن الموسيقى — وهى الغناء والضرب على القيثارة والنأى — قد حرمت بعد فكانت أكبر سلوى لهم بعد الفراغ من أشغالهم اليومية .

وكانت نساء المدينة مشهورات بجمال الصوت ؛ ويقول لنا المؤرخون : « إن عمر بن الخطاب — وهو تلك الشخصية الصارمة — كثيراً ما كان يقف أثناء جولاته الليلية ليصغى إلى الموسيقى والغناء » .

وكانت منازل سرة القوم تفرش بالبسط واللبد إذ لم تكن الكراسى والمناضد قد عرفت بعد ، وكانت ثمة أجنحة خاصة بالنساء كما كان الشأن في إنجلترا في حكم

الانكلوسكسون والنورمنديين الأولين ، وكانت تلك الأجنحة تشبه في رياشها ونظامها الأجنحة المخصصة للرجال . أما الطعام فكان يقدم في صحاف توضع على جلود مغطاة بالقماش ؛ وكانوا يفسلون أيديهم قبل تناول الطعام وبعده كما كان الشأن في أوروبا في العصور الوسطى . ولم تكن السكاكين ولا الأشواك معروفة فكانوا لذلك يأكلون بأصابعهم كما كان يفعل أهل أوروبا إلى زمن متأخر جدا . وكانت ملابس البدوى تتألف من قميص طويل يصل إلى الركبة وحزام من الجلد يتمنطق به حول وسطه ثم يتشح بعباءة فضفاضة مصنوعة من الوبر ، وكانت السراويل تلبس مع القمصان في أثناء الحروب أو عند ركوب الخيل ، وكان لبس الرأس عبارة عن الكوفية والمقال .

أما رجال الطبقة العليا في المدن وشيوخ القبائل ، فكانوا يلبسون القميص المرسل إلى الركبة فوق السروال ويرتدون فوقه رداء فضفاضاً يصل إلى الكعب كذلك كانوا يتشجون بالجبة أو العباءة . أما القباء المأخوذ عن البيزنطيين فلم يعمم إلا في أواخر عهد الجمهورية وكان على نوعين: نوع ذو أردان واسعة ، والنوع الآخر له أردان ضيقة لا يزال أشرف فارس على الأغلب يلبسونه حتى اليوم . كذلك كانوا يلبسون العمامة التي كانت تختلف في حجمها باختلاف السن والجاه والدرجة العملية ، كما كانوا يضعون فوقها طيلساناً يسبلون مطارفه فيحمي الرقبة من حرارة الشمس . وكانوا أيضاً ينتعلون الصندل أو الخذاء .

أما النساء فكان يتألف لباسهن من سروال واسع ودرع مفتوحة عند الرقبة ويلبسن فوقه وعلى الأخص في الشتاء سترة ضيقة ، بيدأن لباسهن الرئيسي كان عبارة عن رداء طويل كن يرتدين فوقه عباءة .

أما لباس الرأس فكان عبارة عن منديل يلففنه على الجبهة ؛ ولا يخفى أن النساء في زمن الجاهلية كن يلبسن قميصاً أو سترة مفتوحة من الصدر ، فأوصى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) باستعمال العباءة الطويلة عند خروجهن من بيوتهن ،

وقد تطورت تلك العبادة في العهد العباسي الأخير حتى أصبحت ذلك اللحف الذى نشاهد النساء يلتفتن به فى البلاد الإسلامية .

وكانت العربيات وما زلن سافرات . أما الحجاب المستعمل الآن فى معظم البلاد الإسلامية فلم يستعمل إلا بعد زوال الدولة العباسية ، وكانت النساء فى عهد الجمهورية يتمتعن بقسط وافر من الحرية كما كن يحضرن خطب الخلفاء والمحاضرات التى كان يلقيها على بن أبى طالب وابن العباس ؛ ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الاختلاط بالدولة البيزنطية والفارسية لم يكن قد أثر بعد على النخوة العربية .

وكان العرب قبل الإسلام كاليهود القدماء يمددون الزوجات ، وهذه العادة ليست إلا نتيجة طبيعية للحروب والغزوات التى كان يذهب نحيبتها عدد كبير من الرجال ؛ ولولا هذا الجواز لهلك الكثيرات من النساء جوعا . وقد حرم النبى بطريقة غير مباشرة تعدد الزوجات بأن اشترط العدالة بينهن ؛ ومع ذلك فقد جعله ملائما للطبقات الاجتماعية ، وقد كانت الحياة العائلية مشيخية فى عهد الجمهورية ؛ وقد حرم الإسلام شراء الرقيق وبيعه ولم يسمح إلا بإبقاء أسرى الحرب حتى يفقدوا أنفسهم على شرط أن يعاملوا على قدم المساواة مع أفراد العائلة .